

لعرض مناياكم ومقترحاتكم الخاصة بصفحة شؤون سورية، يرجى مراسلتنا على عنوان الجريدة البريدي: الشويخ - طريق المطار - شارع الصحافة ص ب 23915 - الصفاة الرمز البريدي: 13100 الكويت أو على بريدنا الإلكتروني: syrianaffairs@alanba.com.kw

سورية الثانية عالمياً في صناعة ألبسة الأطفال بعد إيطاليا

الجودة المرتفعة أدى إلى تراجع مبيعات العامل السورية»، مطالبا الحكومة بـ: «مساعدة المنتجين وحمايتهم من المنافسة غير العادلة مع المنتجات المستوردة». ورأى حموي أن «تطور الصناعات النسيجية يعود إلى توافر اليد العاملة الخبيرة وقلة تكاليفها والمواد الأولية اللازمة ولأسسها القطن حيث يشكل الإنتاج السوري 7٪ من الإنتاج العالمي».

قال نائب رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها باسل حموي: «إن حجم الصادرات السورية من الغزول والنسيج والملبوسات بلغ 3,3 مليارات دولار». وأوضح حموي في تصريح صحفي «أن سورية تأتي في المرتبة الثانية بعد إيطاليا في صناعة ألبسة الأطفال»، مشيراً إلى «أن منافسة المنتجات الصينية ذات الجودة المتدنية والأسعار المنخفضة في مقابل الكلفة العالية للمنتجات السورية ذات

المنتجات تملأ الأسواق والمستهلكون يتوجهون للمواد ذات الجودة العالية

الصناعات الغذائية السورية: قطاع عام خاسر.. وخاص متفوق

كونها معنا

من ابتزاز العقارات إلى ابتزاز التعليم

عاشت سورية طيلة الأسبوع الماضي حالة استنفار حقيقية ترافقت مع نتائج امتحانات الشهادة الثانوية، ولابد لنا من أن نرفع القبعات احتراساً لأولئك الطلاب الذين حازوا العلامة الكاملة، وقيل أن نرفع القبعات لهم نرفعها لأسرهم التي عانت طيلة عام دراسي كامل من السهر والتعب والمتابعة وتقديم كل ما يلزم من أجل الوصول إلى هذا التفوق لذا يستحقون منا أن نبارك لهم، لاسيما أن النجاح في (البكالوريا - الشهادة الثانوية) هو حلم صعب النال نتيجة المناهج التي تزداد صعوبة وتعقيداً عاماً بعد عام، وإن كان من حصل على العلامة الكاملة يستطيع أن يدخل أي اختصاص يريد إلا أن هناك من حصل على علامات تقدر جيدة ولكنه لا يستطيع أن يدخل الاختصاص الذي يرغبه، فمثلاً ما ذنب طالب يرغب في دراسة الصيدلة ولم يحصل على تقدير يؤهله لدخول هذه الكلية بجامعة دمشق مجرد أن الفارق علامة واحدة أو اثنتان، هل هاتان الدرجتان هما مقياس عادل وكاف لإبعاد هذا الطالب عن طموحه، طبعاً هناك حل واحد حل مر فماً من طريق آخر لبلوغ الطموح إلا بالجامعات الخاصة التي لا يستطيع أي طالب دخولها نتيجة ارتفاع أجورها بشكل مرعب، إذا علمنا أن سعر ساعة التدريس الواحدة في كليتي الطب والصيدلة في جامعة القلمون الخاصة وكذلك الجامعة الأوروبية الدولية تتجاوز 11500 ل.س (250 دولاراً) فضلاً عن أجور المواصلات وأسعار الكتب وغيرها من تكاليف أخرى تفرضها الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها معظم الطلبة ممن لم يولدوا وفي أفواههم ملاءق من ذهب. سبق أن اعتمدت سورية خلال فترات سابقة قرار استيعاب كل من ينجح في الشهادة الثانوية السورية، وللامانة كان ذلك القرار نعمة على الفقراء ذوي الدخل المحدود وعلى من لم يحالفه الحظ في الحصول على درجات عالية، فضلاً عن استيعاب الطلبة العرب ومعالجتهم معاملة الطالب السوري بل أفضل في أحيان كثيرة مثل السكن الجامعي ومقاعد القبول حيث كانت الأولوية فيها للطلبة العرب وكانت تسمى منحا، وهذا ما جعل لسورية حضوراً في قلوب الملايين من العرب. ونخشى أن يتحول رفع معدلات القبول في الجامعات الحكومية إلى وسيلة تزيد من أرباح الجامعات الخاصة على اعتبار أن قسماً كبيراً ممن لم تستوعبهم الجامعات الحكومية سيتوجهون إلى الخاصة لتقوم بدورها بـ (الابتزاز) الذي يشبه الابتزاز الذي يمارسه المتنفذون في قطاع العقارات. نداء برسم كل مسؤول عن القطاع التعليمي في سورية، لا تحولوا التعليم إلى حلم.

هدى الصبيد

من أجر الموظفين وانتهاء بالجدوى الاقتصادية ونسبة الأرباح في نهاية العام، إضافة إلى بعد النظر والتطلع إلى المستقبل ووضع الخطط البديلة في أسوأ الظروف، وليس التطلع إلى الربح فقط». ويضيف الن: «صاحب المؤسسة يبذل جهده وماله ليخدم مصلحته، ويتحمل مسؤولية العمل بأكمله، سواء في الخسارة أم في الربح.. أما في القطاع العام، فأكية العمل تقتضي معاينة الموظف الذي يرتكب أي خطأ مهما كان بسيطاً، وغالباً ما يؤدي هذا الخطأ إلى فقدان وظيفته، ومن دون أن تقع أدنى مسؤولية على رئيسته في العمل».

ويتابع الن: «الصناعة الغذائية حساسة جداً، فنحن نسعى دائماً للمشاركة في معارض خارجية وداخلية للتعريف بمنتجاتنا وتطويرها قدر الإمكان، بما يتناسب مع حاجة ورغبة المستهلك، وهناك بعض شركات القطاع الخاص فشلت بسبب إهمالها موضوع الدعاية والإعلان، ولأنها لم تنظر إلى المستقبل».

أما عدنان دياخني (صاحب معمل غذائيات) فيقول: «القطاع الخاص يتمتع بحرية في الحركة، بما أن القرار في يد صاحب الشركة، وهو محول بإجراً أي قرار أو تعديل جديد، ولا يلتزم بروتين، ويسعى دائماً لتحقيق نتائج أفضل.. بينما القطاع العام، له ظروفه، ولا يمكن الدخول إلى الأسواق إلا بعد إجراءات طويلة تحد من عملية اتخاذ القرار في الوقت المناسب، لذلك يحصل التطور في القطاع الخاص من حيث تحديث الأدوات والإنتاج، وهذا طبعاً يعود على الشركة بالفائدة والأرباح، بينما الروتين وبالجمود الموجودان في شركات القطاع العام يؤديان إلى التأخر في مواكبة ما يجري من تطور في السوق وعدم القدرة على تلبية احتياجاته».



أسعار السلع الغذائية في الأسواق السورية ترفع «الخاص»... وتهبط بـ «العام»

«تحويل المؤسسات الحكومية إلى شركات مساهمة، أسوة بالتجربة التونسية فنحن لن نستطيع النهوض بواقع القطاع الصناعي إلا في حال تحولت الشركات إلى قابضة».

لماذا القطاع الخاص؟

تشير الأرقام والإحصائيات وآراء الجمهور إلى أن القطاع الخاص في مجال الصناعات الغذائية هو الأكثر تقدماً والأكثر ثقة عند المستهلك المحلي وربما الخارجي يقول رئيس غرفة تجارة ريف دمشق الصناعي عدنان الن: «المعمل أو المؤسسة في القطاع الخاص يبداً من الصفر، أي من قاعدة الهرم حتى رأسه، وليس العكس، ويبني صاحب المؤسسة عمله بناء على دراسة علمية، ابتداء

بكون الهدف هو أرض وموقع هذه الشركة، ليس أكثر». إذ توضح المذكرة التفسيرية أن معدل تنفيذ المبيعات الإجمالية لهذا العام بلغت 73٪ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، أي بمعدل تناقص 11٪، وذلك بسبب وجود صعوبات تسويقية، علماً أن الصعوبات التسويقية هي ضعف اعتمادات الدعاية والإعلان، واعتبارها إنفاقاً يتعرض للتخفيض دوماً، إضافة إلى العناية من الإجراءات الجمركية والمصرية الطويلة، ومن الرسوم والضرائب عند التصدير، وغيرها من الأسباب.. ولكن هل من حلول لإنقاذ قطاع الصناعات الغذائية العام، يرى مستشار وزير الصناعة ورئيس مجلس إدارة الصناعات الغذائية سابقاً، أن الحل يكمن في

العام السابق، وكان التعبير أن هذا التناقص يعود إلى أسباب عديدة، منها عملية ربط الإنتاج بالمبيعات في بعض الشركات التي تعاني من صعوبات تسويقية، حرصاً على عدم تراكم المخزون من جهة، وعدم وجود مستودعات كافية للتخزين من جهة أخرى، إضافة إلى أعمال الصيانة لبعض الشركات (أعمال الصيانة مستمرة منذ 6 أشهر، ولم تنته إلى حينه).

بدائل

تسعى وزارة الصناعة لفتح بعض المعامل الخاسرة للاستثمار تقريباً بشكل سنوي، وتشير بعض التقارير الإعلامية إلى أن «الشركات المطروحة للاستثمار غالباً ما تكون غير مرغوبة، والمؤسسات التي وجدت من يستثمرها غالباً ما

بعض الشركات وتوقف خطوط إنتاج وعرض بعض الشركات للاستثمار، بل أقرت على جميع شركات القطاع العام في خسارة ثقة المستهلك السوري، وهذا طبعاً يؤدي إلى زيادة في التكاليف الإنتاجية».

قدره على التمييز يقول فؤاد (طبيب) المستهلك اليوم أصبح قادراً على التمييز بين المنتجات الغذائية من حيث الجودة والطعم والرائحة، خاصة بعد انتشار بعض حالات التسمم نتيجة انتهاء الصلاحية أو سوء التخزين وربط بعض هذه الحالات التي قد تكون قليلة بالسبب الذي هو «صنع في معمل حكومي».. ومع الزمن ومع تكرار مثل هذه الحالات، أدت هذه المعاملة إلى خسارة بعض شركات القطاع العام، ولم تتوقف الخسارة على أفلاس

صدر دليل القبول الجامعي للعام الدراسي 2009-2010

في اختصاص وقائمة بالكليات والمعاهد التي يحتاج القبول فيها إلى مسابقة أو اختبار أو مقابلة ونوع الاختبار أو المسابقة التي ستجرى وقائمة بأسماء وعناوين مراكز التسجيل الإلكتروني المعتمدة للمفاضلة. ونشرت الوزارة دليل القبول على موقع الوزارة والمفاضلة وسيتم توزيعه مجاناً على الطلاب عند حصولهم على الشهادة الثانوية.

أصدرت وزارة التعليم العالي دليل القبول الجامعي للعام الدراسي 2009-2010 ويتضمن أسس وإجراءات التقديم للمفاضلة العامة والمفاضلات الخاصة والوثائق المطلوبة لكل منها. كما يتضمن الدليل ملاحظات هامة لكيفية الاشتراك في المفاضلة وجداول يتضمن المواد التي سيجتاز إليها عند تساوي مجموع الدرجات في الشهادة الثانوية عند الحد الأدنى للقبول

«التربية» تمنح حق الاعتراض على النتائج خلال شهر



طلاب الثانوية العامة لهم حق الاعتراض على النتائج بشرط

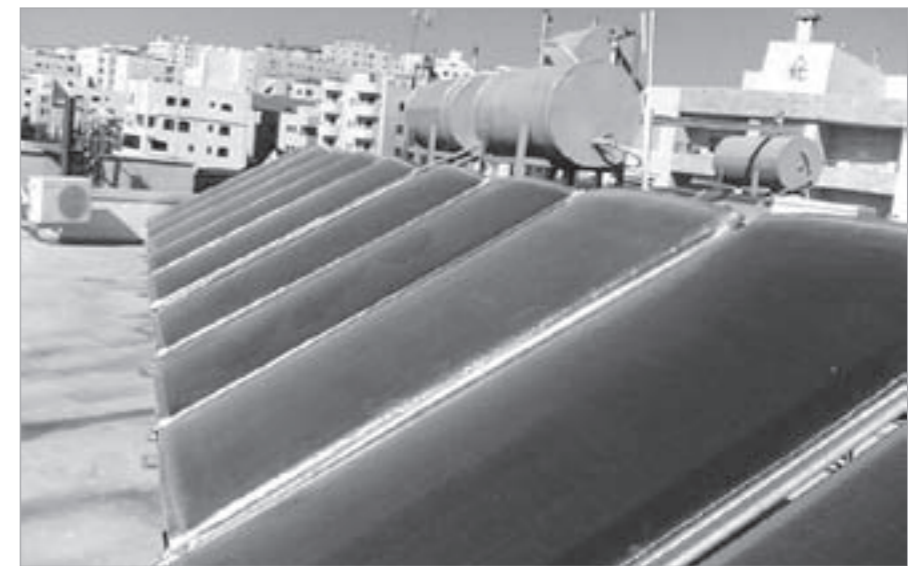
الأصول مع قوائم أسماء الطلاب المعترضين بعد تسجيل الدرجات إليها ليقيم مركز التصحيح بإرسال الأوراق التي وقع فيها خطأ مادي فور اكتشاف الخطأ إلى مديريات الامتحانات للمعالجة. وحظرت الوزارة تسليم المعاملات باليد وتوجيه الطلاب إلى مراكز التصحيح والرد على المعاملات التي ترد بصورة غير نظامية وإطلاع الطلاب أو ذويهم على أوراق إجاباتهم وإعطائهم درجاتهم من الورق مباشرة مؤكدة على العاملين المكلفين أعمال الامتحانات العامة توخي الدقة والسرية التامتين أثناء العمل.

وحرصاً من الوزارة على أن تؤدي الامتحانات على الوجه العلمي الدقيق بروح العدالة والإنصاف فقد طلبت الوزارة من اللجنة المكلفة دراسة الأوراق إعداد تقرير توضح فيه حالة الورقة إذا تبين لها وجود خطأ مادي في نقل الدرجات أو جمعها أو عدم تصحيح سؤال أو جزء منه ولا يجوز للجنة أن تصحح أو تحري أي تعديل على ورقة الإجابة على أن توضع الأوراق التي تبين فيها وجود خطأ مادي مع التقارير التي أعدتها اللجنة ضمن مغلف مفلق يسلم إلى مديرية الامتحانات باليد أو بالبريد الرسمي المحتوم حسب العمل.

منحت وزارة التربية طلاب الثانوية العامة حق الاعتراض على نتائجهم نتيجة احتمال وقوع خطأ مادي في صحة جمع الدرجات التي اكتسبوها في مادتين على الأكثر خلال شهر واحد من إعلان النتائج على أن تستلم مديريات التربية الاعتراضات وتعد قائمة بأسماء المعترضين ورموز المواد التي اعترض عليها وترسلها إلى مركز التصحيح. ومنعت الوزارة إعادة النظر في أوراق الإجابة وتصحيحها بأي وجه من الوجوه إلا في حالة وجود خطأ مادي سواء أكان الخطأ في نقل درجة أي سؤال من مربعها الصغير في حاشية الورقة إلى الحقل المخصص لها في القسيمة أم الخطأ في جمع الدرجات والخطأ في نقلها إلى حقل الدرجة النهائية أو في حالات عدم تصحيح السؤال كاملاً أو جزء منه.

وبلغت الوزارة من مديرياتها تكليف لجنة بإشراف المدير تضم اثنين من دائرة الامتحانات وموظفاً من مديرية التربية صاحبة الأوراق مهمتها تهئية الأوراق المعترض عليها ودراستها والرد عليها فور ورودها والتأكد بعد فتح القسيمي من صحة كل من الاسم والرقم والمادة وجمع درجات كل سؤال من الدوائر إلى مربع درجة لتقدير صحتها وهي بذلك تخرج الصغير إلى الحقل المخصص لها في القسيمة وجمع الدرجات على السؤال وحالات عدم تصحيح السؤال كاملاً أو جزء منه وتثبيت مجموع الدرجة النهائية للمادة

ثلاث محطات للطاقة الشمسية والكهروضوئية في البادية السورية



محطة لتوليد الطاقة الشمسية بسورية

وقال الدكتور مدير الثقافة في وزارة الاتصالات والمعلومات رباح حيدر إنه يتم الإعداد حالياً لإقامة ثلاثة مشاريع ريادية قائمة على تقانة الطاقة الشمسية الحرارية والطاقة الشمسية الكهروضوئية بالتعاون مع المعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا ومركز البحوث العلمية والشركة السورية الأوكرانية لصناعة الخلايا الكهروضوئية لتجهيز محطات مؤسسية الاتصالات بالطاقة الشمسية في التنف وظهر الكبد والعليانية ببادية حمص وباستطاعة 15 كيلو واط ساعي. وأشار إلى أن الطاقة الشمسية الحرارية ذات جدوى اقتصادية عالية في كل حالاتها بينما الطاقة الشمسية الكهروضوئية تعد مجدية اقتصادياً في حال كانت المنشأة تعمل بشكل دائم كالمقاسم الهاتفية ومقويات الإشارة وإذا ابتعدت عن الشبكة.

وبيّن مدير الثقافة انه تم وضع ميزانية أولية لتجهيز المحطات الثلاث قدرت بـ45 ألف يورو متضمنة كلفة الدراسة المقدرة بين 5-6 آلاف يورو، لافتاً إلى استعداد الشركة السورية الأوكرانية لإنتاج الخلايا الكهروضوئية لتساهم في تركيب أنظمة شمسية متكاملة لمحطات الطاقة المقترحة في البادية السورية وتنفيذها بطريقة الفتح باليد. وأوضح حيدر أن اللجنة وضعت جملة من التوصيات تمثلت بتكليف شعبة القدرة في فرع اتصالات حمص باعداد المعطيات الطاقية للمحطات المذكورة وتقدير مدد رد الكلفة للطاقة البديلة المقترحة لكل من هذه المحطات ودراسة إمكانية العزل الحراري للمحطات والثالث ولكل المنشآت المبنية حديثاً في القطر لتوفير الطاقة المستخدمة في المنشآت على مدار العام.

الفقر يجتاح 13 قرية في دير الزور

بينت دراسة أعدتها مديريةية التخطيط في دير الزور أن هناك 13 قرية تعد الأكثر فقراً في المحافظة وهي: مويلح، غربية شرق، الحصين الحرجي، النملية، معجل، أبو النيتل، ربيضة، بسيتين، الوسيعة، الجاسمي، رويشد، ويتجاوز تعداد سكانها 22 ألف نسمة. وبحسب الأرقام التي بينتها الدراسة فإن أغلبية سكان هذه القرى يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم، وتصل النسبة إلى 80٪ في «أبو النيتل»، كما أشارت إلى

ارتفاع كبير في أعداد العاطلين عن العمل في «الحصين» التي تصل نسبة البطالة فيها 70٪ و«الجاسمي» 66٪، وهذا أدى إلى ارتفاع في نسبة الإغالة لتصل إلى 78,99٪ في «رويشد» و7,64٪ في «غربية غربية». تدهور الوضع المعيشي جعل الكثير من السكان يهاجرون، وبعض من بقي منهم قد يفكر في الرحيل حتى إن توافر لديه العمل، والسبب وراء ذلك عدم توافر مقومات العيش الكريم بالشكل المطلوب والمأمول.

«المالية» تعدل نظام عمليات المصرف العقاري

أصدر وزير المالية د.محمد الحسين القرار رقم 159 تاريخ 20/7/2009 المتضمن تعديلاً على بعض مواد نظام عمليات المصرف العقاري، حيث يتم البت في الطلبات المقدمة للمصرف، وفقاً للصلحيات التي يحددها مجلس الإدارة لكل من المدير العام واللجان المشكلة في الإدارة العامة والفروع وأصدار قرار بالموافقة على المنح والمبلغ ونوعه وفقاً للصلحيات الممنوحة من قبل المجلس لكل من المدير العام واللجان المشكلة في الإدارة العامة والفروع.

.. وتمنع التعاقد الحصري بين شركات التأمين

كما أصدر وزير المالية قراراً يقضي بمنع التعاقد الحصري بين شركات التأمين وشركات إدارة النفقات الصحية.

ودعا القرار الشركات المتعاقدة إلى «تسوية أوضاعها خلال شهر من تاريخ صدور القرار تحت طائلة المساءلة القانونية». وينص القرار على أن «تجتمع هذه اللجنة بشكل دوري كل شهر مرة وعند الحاجة، بدعوة من أحد المديرين العامين ويتم رفع محاضر هذه الاجتماعات إلى وزير المالية للاطلاع وأقرار اللازم في ضوء ما تم الاتفاق عليه».